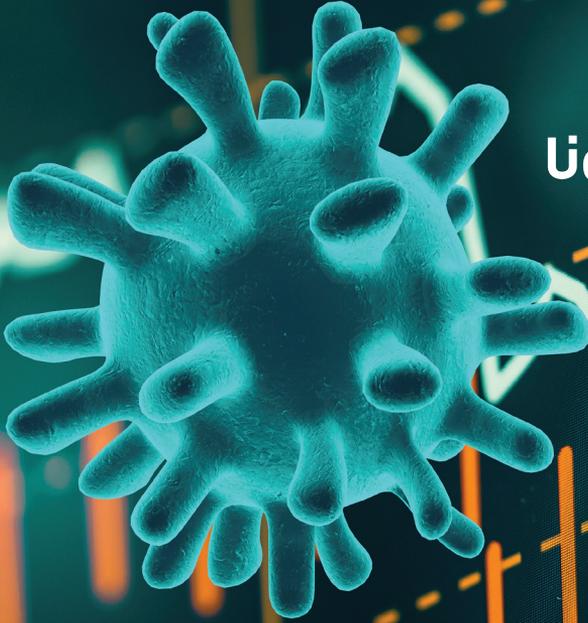


التوجه نحو أفريقيا

الاقتصاد السياسي لجائحة كورونا وأفريقيا



مركز دبي لبحوث السياسات العامة
Dubai Public Policy Research Centre



النظام الدولي وجائحة كورونا

سيناريوهات القارة الأفريقية الثلاثة

07/45

جائحة كورونا وأفريقيا



02 يونيو 2021



التوجه نحو أفريقيا: الاقتصاد السياسي لجائحة كورونا وأفريقيا

مقدمة

خلفت أزمة جائحة كورونا أزمة واضحة على مستوى النظام الدولي، نتيجة انتشارها الواسع بداية من الصين ثم الى مختلف أنحاء العالم. لقد أفرز هذا الوضع أزمات على مختلف الأصعدة لم يشهد العالم مثيلا لها منذ الحرب العالمية الثانية نظرا لتداعياتها على الاستقرار العالمي، كما أوضحت الأزمة ضعف العمل المشترك وكذلك دور التكتلات العالمية والاقليمية الكبرى التي لم تكن على قدر التحدي الذي واجهته والذي تمثل في الأزمة الصحية العالمية.

النظام الدولي وجائحة كورونا

أجبرت جائحة كورونا جميع الدول على إعادة التفكير في هيكل النظام العالمي وكذلك النظر في ميزان القوى اذي يستند عليه. فلا شك أن الجائحة هي أزمة كبرى ألفت بظلالها على عدة مستويات، سواء كان ذلك المستوى الصحي، الاقتصادي، التجاري، الاجتماعي، السياسي، أو حتى العسكري.

تسببت جائحة كورونا في حدوث ركود كبير على مستوى الاقتصاد العالمي، بحيث شهد النظام الاقتصادي هزة كبيرة نتيجة انهيار سلاسل التوريد في ظل تزايد الطلب العالمي وذلك في ظل عدم وجود بدائل لبعض الصناعات التي شهدت اقبالا كبيرا، وعلى وجه الخصوص في بعض القطاعات الأساسية كالقطاع الطبي. هذا الأمر خلق نوعا من عدم الاستقرار العالمي وكذلك عدم التوازن على مستوى حاجيات الدول، الأمر الذي أدى الى ظهور بعض التحولات على مستوى الاقتصادات الكبرى.

فرضت الأزمة كذلك إعادة النظر في تركيبة الاقتصاد العالمي الذي كان يبدو مترابطا الى ما قبل ظهور الجائحة، فالعولمة لم تسمح فقط بالانتشار السريع للأمراض المعدية، بل عززت الترابط العميق بين الشركات والدول، مما جعلها أكثر عرضة للصدمات غير المتوقعة.

يعتقد البعض أن نظام العولمة وجد ليبقى وأن ظهور تحديات عابرة للحدود مثل الأوبئة والكوارث البيئية سيتطلب استجابات منسقة عالمياً. في حين يميل البعض إلى القول بأن النظام العالمي المتطور سيظهر منافسات جيوسياسية أكثر حدة بين القوى العظمى - وعلى الأخص بين الولايات المتحدة والصين - وأن درجة الاعتماد المتبادل فضلاً عن كثافة التفاعلات فيما بين الدول في جميع أنحاء العالم عالية جداً لدرجة أن العودة إلى حقبة ما قبل العولمة يعتبر أمراً شبه مستحيل.

كما يعتقد آخرون بأن العولمة ستتباطأ في جميع أنحاء العالم، لكن ستغير الاتجاه على المستويات الإقليمية، بحيث سيزداد الفاصل بين الاقتصادين الأمريكي والصين، لكن بالمقابل وخصوصاً الصين، ستزيد من جهودها لقيادة العولمة نحو الإقليمية، حيث أظهرت الجائحة أهمية العولمة الإقليمية، حيث ترى الدول الرائدة في المواقع الإقليمية المختلفة قد أسست سلاسل التوريد الإقليمية تحت قيادتها مما يعتبر أمراً حيويًا بالنسبة لحماية مصالحها الوطنية أكثر من أي وقت مضى.

ومن هنا يمكن القول، بأن المؤسسات الدولية والإقليمية قد عجزت عن استيعاب الأخطار الجديدة التي تهدد الأمن والسلام الدوليين، وأظهرت عدم قدرتها على حشد وتعبئة الجهود الدولية لوضع خطة استراتيجية لمواجهة هذا الخطر، وانحصر دورها على تقديم بعض المبادرات الصغيرة محدودة الأفق فضلاً عن بقائها قيد ابتزازات من جانب الممولين والمانحين بها.

لذلك يتوجب أن تخلق جائحة كورونا أرضية خصبة لإصلاح المؤسسات الدولية والإقليمية المتعددة الأطراف وذلك لجعلها أكثر كفاءة واستجابة للأزمات الدولية المفاجئة.

سيناريوهات القارة الأفريقية

لعل السؤال الأكبر الذي يشغل بال منظري العلاقات الدولية، هو ما إذا كان فيروس كورونا المستجد قادراً على إعادة تشكيل النظام العالمي. جادل البعض بأن استجابة الولايات المتحدة المتأخرة لهذا الوباء وانكفائها على الذات في ظل سياسة "ترامب" الخاصة بشعار "أمريكا أولاً" قد أعطت الفرصة للصين - بعد نجاحها في تقليل مخاطر الفيروس ومساعدة الآخرين - لتثبيت جدارتها على الصعيد الدولي. ومع ذلك، ربما يكون من السابق لأوانه الافتراض بإمكانية حدوث تحول أساسي في علاقات القوة العالمية لصالح الصين. وعلى أية حال يمكن تصور ثلاثة سيناريوهات رئيسية سوف يترتب عليها التأثير على مكانة أفريقيا في النظام الدولي.



السيناريو الأول:

قدرة الاقتصادات الكبرى على التعافي سوف تستغرق فترة زمنية أطول مما هو متوقع. قد تعود الولايات المتحدة والصين إلى لعبة اللوم المتبادل (قرار الرئيس بايدن ببحث جذور الفيروس)، ومحاولة حصول الرئيس الأمريكي على مزيد من الامتيازات من الصين. وفي هذا الاتجاه، قد يسير الاتحاد الأوروبي باتجاه الانقسام مع بروز الروح القومية وتراجع القوى المؤيدة لتيارات العولمة. ومع تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي تزداد حدة الفقر والبطالة، ولا سيما في الدول النامية، وهناك احتمال لوقوع صراع مفتوح بين الولايات المتحدة وكل من الصين وروسيا.

ولا يخفى أن فوضى النظام الدولي قد تعزز من امكانيات حدوث السيناريو الكارثي الأفريقي، حيث تتأثر الروابط التجارية المباشرة سلبا بين أفريقيا وكل من آسيا وأوروبا والولايات المتحدة، كما تتراجع عوائد السياحة، وتحويلات المغتربين الأفارقة، وتدفعات الاستثمار الأجنبي المباشر، والمساعدات الانمائية الرسمية. كما أن انخفاض أسعار النفط العالمية سوف تؤثر بشكل كبير على عوائد الدول الأفريقية المنتجة له مثل أنجولا، ونيجيريا. من المتوقع أن يسهم غياب توازن القوى على الصعيد الدولي في زيادة وتيرة الصراعات والحروب الأهلية التي تشهدها الدول الفاشلة في أفريقيا، وبالتالي سوف تقع كثير من الدول الأفريقية فريسة للتدخلات الخارجية.

السيناريو الثاني:

قد ترى القيادة الصينية أن الفرصة سانحة لتقويض مصداقية الديمقراطية الغربية الليبرالية من خلال التوسع في برنامج المساعدات الانمائية، مع زيادة القروض الميسرة، والمزيد من مشاريع البنية التحتية، عندئذ يتم توسيع صفقات مبادرة "الحزام والطريق" لتشمل المزيد من الدول في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، مما يمنح بكين ملكية البنية التحتية الحيوية في المزيد من البلدان. لقد درس الزعماء الأفارقة قصص النجاح الاقتصادي في شرق آسيا وتعلموا منها. وعلموا أن التجارة العادلة، وليس المساعدات هي التي تحفز النمو الاقتصادي. وتكفي الإشارة الى أنه عندما تعقد الصين اجتماعات القمة الصينية الأفريقية، يحضرها كل القادة الأفارقة بلا استثناء.

السيناريو الثالث:

قد تدفع سرعة الانتعاش الاقتصادي العالمي، بما في ذلك رفع اغلاق الحدود، وتخفيف الرسوم الجمركية والحواجز التجارية الأخرى، الى إعادة تشكيل النظام الدولي بشكل تعاوني. هناك دعوات واسعة النطاق لجميع الحكومات من أجل تبني المنهج الاصلاحى. قد يتم انشاء وكالة انذار دولية بشأن الأمراض والصراعات والمناخ، وهو ما يجعل الجانب البيئي من العولمة الأبرز في عالم ما بعد كورونا. ولا شك أن عضوية الصين في مثل هذه الآلية الدولية تجعل منها قوة عالمية مسؤولة ويخفف من حدة الخلافات الأمريكية معها. ومن المتوقع كذلك تحسن العلاقات الأمريكية مع أوروبا تحت قيادة الرئيس بايدن. هذا المسار التعددي يدفع باتجاه تعاون الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والصين ودول أخرى، حيث تجمعهم مصالح مشتركة في مكافحة تغير المناخ والأزمات الصحية المستقبلية.

بما أن هذا العالم سيظل متعدد الأقطاب فمن الممكن أن تستغله الدول الأفريقية لتصبح وجهة مفضلة للاستثمار، ومكانا مربحا للفرص الاقتصادية. ربما يعزز ذلك من قدرتها التفاوضية في مجال استغلال مواردها الطبيعية. ومن المتوقع في مثل هذه الحالة أن تسعى برامج التنمية المستدامة عبر القارة الى تحويل لعنة الموارد لتصبح دافعا لنهضة أفريقية جديدة. عندئذ تظهر أفريقيا ككتلة اقتصادية ذات ارتباط وثيق بمسار التفاعلات التي تشكل بيئة عالمية متعددة الأقطاب. وربما تنجح الاصلاحات المؤسسية للاتحاد الإفريقي في تبني نمط من الاستجابات القارية بهدف الاستفادة من الفرص الجديدة، ودفع الوحدة والتنمية عبر القارة. ومع ذلك، فإن أفريقيا لن تعمل في فراغ. يجب أن تكون دولها مستعدة وقادرة على التحول مع المد المتغير. يجب أن يركز هذا التحول على قيادة واعية وفعالة وبعيدة عن طرق التفكير التقليدية.

جائحة كورونا وأفريقيا

لتوضيح تأثير كل ما سبق على قدرة أفريقيا على مواجهة جائحة كورونا ينبغي الرجوع الى بضع سنوات عندما دمر فيروس الايبولا بعض دول غرب أفريقيا وبالأخص ليبيريا، وغينيا، وسيراليون، فقد قدمت الولايات المتحدة والصين والاتحاد الأوروبي يد العون لتلك الدول. أما اليوم وقد تساوى الجميع أمام هذه الجائحة المدمرة، فقد وقفت الدول الأفريقية بمفردها تقريبا في مواجهتها، حيث تحارب هذا الفيروس القاتل بإمكاناتها الذاتية المحدودة مع قليل من الدعم الخارجي.

وتظهر مقارنة الأزمة الحالية بالأزمات السابقة التي شهدتها العالم بجميع أنواعها من قبل، أن فيروس كورونا يشكل أزمة تتجاوز أبعادها الصحية والاقتصادية، وهو ما يؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار واليقين. قد تكون أنماط استجابة الدول الكبرى في النظام الدولي للجائحة المرضية مؤشرا رئيسيا لعالم جديد قيد التشكل.

تجدد الإشارة هنا أنه خلال الأزمة المالية العالمية في عام 2008، كثر الحديث عن تراجع الغرب، وصعود ما يمكن الإشارة اليه بالاقتصادات الناشئة والتوجه نحو آسيا. وعليه قد يكون من المفيد الاستفادة من كتابات العديد من المفكرين الذين حذروا من تراجع دور الدول الغربية وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية على المستوى العالمي.

ثمة سيناريو كارثي للحالة الأفريقية يبدو في الأفق على المدى القصير والمتوسط تتج عن هذا الوضع العالمي المتأزم تجاه الجائحة. فبناء على أدنى توقعات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وإذا ما استمر انتشار الفيروس بمعدل انتشاره الحالي، فسوف يبلغ عدد الاصابات في أفريقيا ما لا يقل عن 7.6 ملايين اصابة مؤكدة خلال السنوات القادمة.

وعلى الرغم من ذلك تظل هذه التقديرات في نظر البعض غير دقيقة وغير واقعية لأن معدل الوفيات الحالي في أفريقيا يعتبر منخفضا للغاية مقارنة ببقية أنحاء العالم وذلك للأسباب التالية:

أولا: اجراءات سريعة

أكد وقوع حالة الاصابة الأولى في القارة الأفريقية في مصر في 14 فبراير من عام 2020. وكانت هناك مخاوف من أن يطغى تفشي الفيروس المستجد بسرعة على النظم الصحية الهشة الى حد كبير في القارة فلا تستطيع احتواؤه. لكن على العكس من ذلك فقد اتخذت معظم الحكومات الأفريقية منذ البداية، اجراءات صارمة لمحاولة ابطاء انتشار الفيروس، واتبعت اجراءات توصيات الصحة العامة بشأن مكافحة الفيروس، ومن ضمنها تجنب المصافحة وغسل اليدين بشكل متكرر والتباعد الاجتماعي وارتداء الكمامات.

وقد اتخذت بعض البلدان مثل ليسوتو في هذا الصدد، مثل هذه الاجراءات حتى قبل الابلاغ عن حالة اصابة واحدة. حيث أعلنت حالة الطوارئ وأغلقت المدارس في 18 مارس من نفس العام، وفرضت الاغلاق العام لمدة ثلاثة أسابيع بعد حوالي 10 أيام، في انسجام مع العديد من دول جنوب أفريقيا الأخرى. ولكن بعد أيام فقط من رفع الاغلاق في أوائل مايو، اكتشفت ليسوتو، أولى حالات الاصابة المؤكدة لديها.

ثانيا: دعم الناس

لقد كلف تطبيق القيود الصارمة هذه الدول ثمناً باهظاً، إذ فقدت سبل العيش على نطاق واسع وخسرت جنوب أفريقيا (التي شهدت واحدة من أكثر عمليات الاغلاق صرامة في العالم)، 2.2 مليون وظيفة خلال النصف الأول من عام 2020.

واضطر المزيد من الدول الأفريقية الى اعادة فتح مصادر اقتصادها رغم عن أن عدد الحالات يعتبر أعلى بكثير مما كانت عليه عندما أمرت بالإغلاق. ووفقا لبعض المراقبين فقد كانت استجابة الرأي العام بشأن اعادة فتح الاقتصاد مزيجا من التأييد والمعارضة.

بدأت الشعوب تدعو الى اعادة الانفتاح في ظل ازدياد الضائقة المعيشية، بعد أن كانوا يعتقدون بأن خطر الاصابة بكوفيد-19 سيكون ضئيلا في حال اتباع قواعد التباعد الاجتماعي. ولكن أغلبية سكان الدول الأفريقية بدأوا يشعرون بالقلق عند استئناف الأنشطة العادية، مما يدل على مدى دعمهم للإجراءات التي اتخذتها حكوماتهم، علما بأن الناس في جميع أنحاء الاتحاد الأفريقي يرون أن هذا الوباء يمثل تهديدا خطيرا لهم.



ثالثاً: غالبية السكان من الشباب وعدد قليل من دور المسنين

ربما لعبت أعمار سكان معظم البلدان الأفريقية دوراً مهماً في احتواء انتشار الوباء أيضاً. فعلى الصعيد العالمي، كانت أعمار معظم الذين ماتوا أكثر من 80 عاماً، في حين تعد أفريقيا قارة قتيبة مقارنة ببقية قارات العالم.

وقالت منظمة الصحة العالمية: "انتشر الوباء إلى حد كبير بين الفئات العمرية الأصغر، فحوالي 91 في المئة من حالات الإصابة بالمرض في الدول الأفريقية جنوب الصحراء حيث اقتصر انتشارها بين الأشخاص دون سن الـ 60 عاماً، كما أن الأعراض لم تظهر على 80 في المئة منهم.

وقال رئيس منظمة الصحة العالمية في أفريقيا: "لدينا في أفريقيا حوالي 3 في المئة من السكان الذين تزيد أعمارهم عن 65 عاماً مقارنةً بسكان أوروبا وأمريكا الشمالية والدول الآسيوية الأكثر ثراءً التي لديها أكبر نسبة من المسنين". ثم أضاف: "إن أحد العوامل الرئيسية وراء ذلك هو أنه في الدول الغربية، كان كبار السن يعيشون في دور مخصصة والتي أصبحت أماكن تنتقل فيها العدوى بشدة". ومثل هذه الدور تادرة في معظم البلدان الأفريقية، وفي الغالب، يعيش كبار السن في المناطق الريفية. إنه أمر طبيعي في العديد من البلدان الأفريقية أن يعود الناس في المناطق الحضرية بعد سن التقاعد للعيش في منازلهم الريفية. كما أن الكثافة السكانية في المناطق الريفية منخفضة، وبالتالي يكون الحفاظ على المسافة والتباعد الاجتماعي أسهل بكثير. وعلاوة على ذلك، يبدو أن نظام النقل البدائي داخل هذه البلدان وفيما بينها نعمة خفية. وهذا يعني أن الأفارقة لا يسافرون بنفس القدر الذي يسافر فيه الناس في الدول المتقدمة اقتصادياً، مما يقلل من الاتصال بين الأفراد.

وجدت دراسة أجراها باحثون في جامعة ميريلاند في الولايات المتحدة، وجود علاقة بين درجة الحرارة والرطوبة وخط العرض وبين انتشار جائحة كورونا وأكدوا في دراسة أجروها لخمسين مدينة حول العالم أن انتشار الفيروس كان أسهل في الأماكن التي فيها درجات حرارة منخفضة ورطوبة. ولا يعني ذلك أن الفيروس لا ينتشر في ظروف أخرى، لكنه ينتشر بشكل أفضل عندما تنخفض درجة الحرارة والرطوبة. وكانت البلدان الأفريقية البعيدة عن المناطق الاستوائية أسوأ حالاً حيث ازدادت سرعة انتشار الفيروس في جنوب أفريقيا مع دخول نصف الكرة الجنوبي فصل الشتاء.

ولكن مع ارتفاع درجة الحرارة، انخفض عدد الحالات بشكل كبير، مما أثر على التوقعات القارية، حيث تمثل جنوب أفريقيا ما يقرب من نصف العدد الاجمالي لحالات الإصابة والوفيات في القارة.

خامساً: أنظمة المجتمع الصحية الجيدة

لقد أتقن العديد من دول غرب أفريقيا التي كافحت أسوأ انتشار لفيروس إيبولا على الإطلاق في العالم في الفترة من 2013 إلى 2016 تدابير الصحة العامة التي تم استخدامها لاحقاً للوقاية من فيروس كوفيد-19- المستجد، بما في ذلك عزل المصابين وتتبع جهات الاتصال الخاصة بهم ثم إخضاعهم للحجر الصحي بينما ينتظرون نتائج اختباراتهم. علاوة على ذلك، سارعت بعض الدول الأفريقية - إلى إعادة تصميم الفرق التي كانت تذهب إلى القرى لتحصين الأطفال بلقاح شلل الأطفال ولتنظيف المجتمعات حول جائحة كورونا. لذلك، تكمن قوة القارة الأفريقية في أنظمتها الصحية المجتمعية المجربة والمختبرة، على الرغم من أن البنية التحتية للمستشفيات في معظم أنحاء أفريقيا تعتبر أقل تطوراً منها في الأجزاء الأخرى من العالم.

يتوجب على حكومات الدول الأفريقية أخذ المزيد من الاحتياطات وتنفيذ الاجراءات الضرورية لمواجهة الجائحة بصورة أكثر صرامة وذلك لعدم وجود المعدات الطبية الحديثة نظراً لضعف القواعد لتصنيعها من أجل التصدي للفيروس واحتوائه. اذ تواجه معظم البلدان الأفريقية نقصاً حاداً في أسرة المستشفيات وأجهزة التنفس، وكذلك المواد الطبية اللازمة لمكافحة الوباء. فاذا ما تفشى الوباء في أفريقيا، فان معضلة الاختيار سوف تكون بين الموت من العدوى أو الموت من الجوع.

وفقاً لهذا السيناريو الكارثي سوف تكون أفريقيا في وضع صعب. ففي حالة استمرار الأزمة عالمياً وتأخر الوصول إلى علاج أو لقاح، فإنها يمكن أن تتحول إلى أزمة اقتصادية عميقة على المستوى الأفريقي. وعلى الرغم من ذلك سوف تسعى الدول الأفريقية من أجل احتواء تداعيات الركود العالمي، وستقوم باستخدام قدراتها المالية المحدودة لتلبية الاحتياجات الصحية الملحة، ودعم أنظمتها الانتاجية وحماية الوظائف، وسط ارتفاع معدلات الفقر وتقص شبكات الأمان الاجتماعي.

لعل أكبر درس يجب أن تتعلمه أفريقيا من جائحة كورونا هو فضيلة الاعتماد على الذات من أجل البقاء. وكمثال على ذلك، فإذا ما تم اكتشاف لقاح للسيطرة على الفيروس في الدول المتقدمة اقتصادياً، فلن تتلقاه الدول الأفريقية إلا بعد أن تسد تلك الدول حاجتها منه. ربما لا تكون الدول الغربية بمثل جرأة رئيس الولايات المتحدة "دونالد ترامب" عندما تحدث عن "أمريكا أولاً"، لكنها واقعياً يجب أن تطبق السياسة نفسها. لا ينبغي للقادة الأفارقة أن يهاجموا "ترامب" أو الغرب بسبب تخاذله في ميد العون، ولكن عوضاً عن ذلك يجب عليهم النهوض باقتصاداتهم وأن يعتمدوا على أنفسهم.

أدخلت 40 دولة أفريقية حزمة كبيرة من السياسات والآليات المختلفة لدعم الاقتصاد والشرائح الفقيرة والمهمشة من السكان. يشمل ذلك الاعفاء الضريبي للقطاعات الرئيسية المختلفة، والتحويلات النقدية المستهدفة للفقراء والمهمشين. كما تقوم الدول الأفريقية العشر "الأفضل أداءً" بتنفيذ سياسات وتدابير شاملة أو مبتكرة بشكل خاص تستحق أن تتعلم منها الدول الأخرى في أفريقيا وحول العالم. ومن هذه التدابير على سبيل المثال: انشاء أسواق في أماكن مفتوحة تراعي التباعد الاجتماعي للبايعين في القطاع غير الرسمي (كينيا)، والاعفاء الشامل من رسوم المياه والمرافق الأخرى للجميع لمدة شهرين أو ثلاثة أشهر (النيجر وغانا)، وتقديم إعانات نقدية للشرائح الفقيرة (بوتسوانا).

لجأت بعض الدول الأفريقية إلى وسائل التكنولوجيا لمواجهة الأزمة الاقتصادية والصحية، وتم اعتماد الحلول الرقمية لممارسة الأعمال وفي قطاع البنوك والتعليم والاتصال بالعالم الخارجي. لقد أصبحت تطبيقات زووم Zoom ومايكروسوفت تيم Microsoft Team من أبرز مصطلحات البحث على منصة جوجل Google في البلدان الأفريقية. كما قامت حكومات غرب أفريقيا بإلغاء بعض رسوم فتح حسابات وتحويل الأموال عبر الهاتف المحمول. وقد أدخلت بعض الدول الأفريقية مثل السنغال منصات تعليمية عبر الإنترنت، وقدمت جامعات أفريقية عديدة حزم بيانات تقنية للطلاب. كما نشرت رواندا طائرات بدون طيار لتوزيع الأدوية وتقديم إعلانات الخدمات العامة. لكن من المؤكد أن جائحة كورونا سوف تحفز الدول الأفريقية على الابتكار واستخدام وسائل جديدة وغير مألوفة سابقاً بهدف تجاوز تحدياتها.

بحوث هو مركز مستقل لبحوث السياسات العامة تأسس في دبي، الإمارات العربية المتحدة في عام 2002، ويركز على الشؤون الدولية، والشؤون الجغرافية الاستراتيجية، ودراسات السياسة العامة وبحث الرأي العام. نحن نجمع الخبراء في كل هذه المجالات للعمل معنا، والتعلم من بعضنا البعض وتعزيز التفكير الإبداعي.

ويقوم علماءنا ومحللونا بوضع توصيات عملية في مجال السياسات وتقديمها إلى واضعي السياسات وأصحاب المصلحة من أجل التحسين السياسي والاجتماعي في الوقت الذي نسعى فيه دائماً إلى تقديم «معارف قابلة للتنفيذ».

وفي كثير من الأحيان، يشارك بهوث في تنفيذ هذه التوصية. يؤمن بـ «بارث» في تبادل المعرفة من أجل النهوض بمجتمعنا، سواء في المنطقة العربية أو على الصعيد العالمي، ونحن نهدف في تحليل السياسات العامة وتوصياتنا إلى المساعدة على توسيع الفرص المتاحة للجميع وتعزيز فعالية الجمهور السياسات.